

قراءة في تقرير حكومي فرنسي حول إنشاء المركز الاستيطاني "غليزان"

في 20 مارس 1856

A reading in the French government report on the establishment of the settlement center "Relizane" on March 20, 1856

اسم ولقب المؤلف المرسل: بلقاسم ليلى - Belgacem Leila
الدرجة والعنوان المهني: أستاذة محاضرة ب في التاريخ الحديث والمعاصر- المركز الجامعي أحمد زبانة- غليزان- الجزائر/البريد الإلكتروني: Leilabelgacem48@hotmail.com

تاريخ استقبال المقال: 2020/03/17 تاريخ المراجعة: 2020/07/05 تاريخ القبول: 2020/08/13

الملخص باللغة العربية: يتناول موضوع الدراسة الإستراتيجية الفرنسية لإنشاء المستوطنات للمعمرين الأوروبيين بالجزائر من خلال قراءة في تقرير حكومي حول إنشاء المركز الاستيطاني غليزان بالقطاع الوهراني 20 مارس 1856، وقد ورد في العلة الأرشيفية L 158-169، والمصنف ضمن أرصدة الحكومة العامة الجزائرية (G.G.A) إدارة الاستيطان، غليزان بأرشف ما وراء البحار (Les Archives Nationales d'Outre mer- Aix en Provence) تحت عنوان: (Fonds du gouvernement général de l'Algérie, direction de la colonisation, Relizane)، ونظرا لأهمية الأرض في المشروع الكولونيالي، وللموقع المهم لنقطة غليزان، سندعى إلى الإجابة عن السياسة المنتهجة لتأسيسها، بحيث شكلت بطبيعتها الجيو-تاريخية على منخفض مينا وشلف مكانا خصبا للاستيطان، حاولنا التعريف بتقرير اللجنة المكلفة بتأسيس المراكز الاستيطانية المخولة بدراسة الأقاليم، وظروف نشأتها قبل تأسيسها وتهيتها للوافد الجديد، كما تطرقنا إلى الدراسة التقنية لمشروع غليزان؛ فقد كانت خصوبة أراضي مينا وشلف، وتدفع مياهما إلى جانب وجود آثار مدينة رومانية قديمة، من أسباب تشييدها، إذ وقع الاختيار على المنحدرات الشمالية لتلة غليزان، وقد توصلت اللجنة إلى معاينة المركز المقترح من عدة جوانب وهي: الأمن والاستقرار السياسي، الملاءمة الصحية، الملكية، المواصلات، المياه، التجارة، النفقة، كما عالجتنا موضوع توفير الظروف اللوجستكية لتنفيذ المشروع من خلال النفقات المدنية والعسكرية المقترحة والمهيئة للوافد الجديد، وهذا بالفعل ما خلق

واقعا ديمغرافيا جديدا بمجرد تأسيسها كمركز استيطاني بموجب المرسوم الإمبراطوري المؤرخ في 24 جانفي 1857م.

الكلمات المفتاحية: غليزان؛ لجنة؛ الاستيطان؛ التقرير؛ الملكية؛ مينا؛ مركز.

ABSTRACT: the study deals the French strategy for the construction of settlements for European architects in Algeria through a reading in a government report on the establishment of the settlement of Relizane in the Oran sector, October 21, 1856, adapted from the architectural enclosure 1L158-169 ; classified within the Algerian general government (GGA) by the overseas archives (The National Archives of Outre Mer- Aix en Provence) under the title: Fund of the general government of Algeria direction of colonization, Relizane. given importance of de land in the colonial project and the important location of the point of Relizane, we tried to answer the policy adopted to establish it, so that its geographical and historical nature on the Mina and Chlef lowlands formed a fertile place for settlement. This is why we attempted to submit a report in the reports of the committees charged with establishing the settlement centers authorized to study the regions and the conditions of their establishment. The committee reached a review of the proposed center from several aspects: security and political stability, health appropriateness, ownership, transportation, water, trade and alimony. We also touched upon the issue of providing logistical conditions for the implementation of the project thought the proposed military and debtor expenditures prepared for the newcomer. This really created a new demographic reality once it was established as a settlement center on 24 january 1857.

Key words: Relizane; commission; settlement; report; Monarchy; Mina; center.

المقدمة: ارتبط الاحتلال الفرنسي للجزائر بالاستيطان، ومسألة انتزاع الأرض لارتباط مستقبله القائم على الاستغلال من أجل تكريس فكرة "الجزائر فرنسية" بها، وهذا ما أقره الدستور الفرنسي سنة 1848م الذي اعتبر الجزائر مقاطعة فرنسية، وقد عبّر نابليون الثالث عن هذا التوجه أمام غرفة التجارة في بوردو سنة 1852 بقوله: "يوجد لدينا مقابل مارسيليا مملكة شاسعة؛ علينا أن نعمل على دمجها في فرنسا"، لهذا شُجع التوافد من الضفة الأخرى- الميتروبول- ممن قادتهم أحلام الدعاية الكولونيالية- في إطار الاستيطان الرسمي- لأجل ضمان بقائهم واستقرارهم على حساب احتياطات الدولة العقارية في الجزائر، إلى جانب الاستيطان الحر الممارس من طرف المستوطنين أنفسهم بمساعدة الإدارة الكولونيالية بتوفير مساحات أرضية لاستيعابهم، وفي هذا الإطار عمد القادة العسكريون، ومنهم العقيد لويس دي لاموريسيار (1806-1865) (Louis Juchault de Lamoricière)، والعقيد ماري- ألفونس بيدو (1804-1863) (Marie-Alphonse Bedeau) على إنشاء المراكز

الاستيطانية الكبرى بانتزاع الأراضي عن طريق صيغ منها المقايضة، أو بشرائها أو اغتصابها بإقليم وهران، وقد عبر الكثير من الساسة عن نيتهم في توطين الجزائر بالعنصر الأوروبي وتأهلها، ومن هنا جاء تأسيس المراكز الاستيطانية كشكل من أشكال المد الاستيطاني فيما بين 1850-1900؛ لتتحول الجزائر إلى مسرح استيطاني كثيف، ومن هنا خلق واقع ديمغرافي جديد، بهدف تثبيت الوجود والارتباط الجغرافي والسكاني بالجزائر بتحويلها إلى مستعمرة استغلالية استيطانية، وتكرس الوضع في فترة حكم نابليون الثالث (1848-1870)، وتعمقت الرؤى الإدماجية بما يخدم المشروع الاستيطاني في الجزائر في ظل الدعم العسكري، وإيجاد الصيغ التشريعية، ومنها عمليات الجمع والحصص، ودحر الأهالي إلى المناطق الجبلية والصحراوية والمساحات القاحلة، وبالأخص في مرحلة الحاكم العام راندون التي يمكن أن نسميها المرحلة الفعلية للاستيطان مع ميلاد الإمبراطورية الثانية، وسطوة المكاتب العربية؛ حيث اهتم بالاستيطان متبعا أسلوب الحصر والتجميع؛ ذلك أن الأهالي كانوا ملزمين بالتنازل عن أملاك الدولة والأراضي في مقابل الاعتراف بالملكية الفردية أو الجماعية في مساحات إقليمية أخرى، الجمع والحصص الذي تجسد فعليا مع قانون 16 جوان 1851، وهذا استجابة للطلبات المتزايدة على الهجرة التي ارتفعت إلى 44 % خلال سنة 1857، وهذا بهدف ضرب القبيلة كتشكيكة اجتماعية شكلت عائقا صعبا إخضاعه لأجل استحداث نظام الملكية العقارية في الجزائر، وصاحبه بعث المشاريع العمومية المدنية والعسكرية لأغراض استعمارية- استيطانية.

انطلاقا مما سبق؛ سنحاول من خلال هذه الدراسة تقديم وتحليل نموذجا من تقارير السلطات الاستيطانية الفرنسية بالجزائر، والمثلة في تقارير اللجنة المكلفة بتأسيس المراكز الاستيطانية (Rapport de la commission d'un grand centre de population) projeté à Relizane)، وهي اللجان المخولة بدراسة الأقاليم، وظروف نشأة المراكز قبل صدور القرارات والمراسيم المتعلقة بها، واخترنا كعينة "نقطة غليزان" ضمن المشروع الحكومي الهادف إلى تحويل الجزائر إلى أرض فرنسية، بناء على تقرير مقتبس من العلبة الأرشيفية السلسلة 158-169 L 1، والمصنف ضمن أرصدة الحكومة العامة الجزائرية (G.G.A)، إدارة الاستيطان بأرشفيف ما وراء البحار.

ومن هذا المنطلق سنحاول طرح إشكالية عامة حول الخطوات المنتهجة من طرف السلطة الفرنسية بالجزائر لتوفير شروط إقامة المراكز الاستيطانية بها، بما يضمن استقرار الوافدين- المعمارين الجدد- لتدور في خلدتها مجموعة من الاستفسارات حول الموضوع

كالآتي: ما هي ظروف وشروط تأسيس المركز الاستيطاني غليزان من أجل تأهيله للوافد الجديد؟ وفيم تجلت انعكاسات بناء المركز بالخصوص على الجزائريين أصحاب الأرض بمنطقة مينا؟

1- التعريف بالتقرير الحكومي: نظرا للموقع المهم لنقطة غليزان في القطاع الوهراني؛ فقد شكلت بطبيعتها الجغرافية والتاريخية على منخفض وادي مينا¹ مكانا خصبا لمختلف التشكيلات البشرية نظرا للتنوع الطبيعي والجغرافي، واشتمالها على طرق رئيسية قديمة²، وهذا فعلا ما أكدته رسالة مؤرخة في 02-06-1856 من طرف الجنيرال قائد العمالة إلى الحاكم العام جاك لويس راندون (Jaques Louis Randon) (1851-1858) بوجود مزايا بغليزان كونها تشمل الأراضي الأكثر خصوبة وجمالا بالإقليم³.

جاء التقرير الحكومي- موضوع الدراسة- وهو نسخة أصلية كتبت بالحبر وعلى ورق خاص بخط اليد، إذ تصنف من الكتابات الإدارية القديمة الموجودة ضمن ما يعرف بالتقارير المخطوطة (Les Rapports manuscrits)، وهو مقتطف من العلبة الأرشفية السلسلة 1 L 158-169 المتعلقة بالاستيطان، غليزان، والمصنف ضمن أرصدة الحكومة العامة الجزائرية (G.G.A) بأرشف ما وراء البحار تحت عنوان:

Fonds du gouvernement général de l'Algérie direction de la colonisation, Relizane⁴.

وقد تزامن مع فترة الإمبراطورية الثانية (1852-1870) وبالتحديد سنة 1856، وهذا بناء على أوامر من الجنيرال قائد عمالة وهران شارل غيوم كوزان دي مونتوبو (Charles Guillaume Cousin De Montauban) والجنيرال قائد قسمة مستغانم، في فترة حكم الحاكم العام بالجزائر جاك لويس راندون، والذي لم تكن سياسته تختلف عن سابقه في التوسع حيث ظلت الإدارة الكولونيالية تراهن على توطين أكبر عدد ممكن من الأوروبيين بناء على كسب الرهانات الديمغرافية، وكلفت لجنة شكلت بتاريخ 16 مارس 1856 لدراسة مشروع تأسيس مركز استيطاني بنقطة غليزان وفق مقرر الحاكم العام المتعلق بتأسيس المراكز الاستيطانية، والتحقيق في ملكية الأراضي وفق سندات الملكية الصادرة بتاريخ 02 أفريل 1846، وانطلاقا من الأمرية الملكية المعلن عنها يوم 05 جوان 1847 (العنوان الأول- الفصل الثاني- الفقرة 17) حسب ما ورد في التقرير، وما يجب الإشارة إليه هنا أن المشرع الفرنسي لم يجتهد في وضع نظام عقاري من شأنه حماية الملكية العقارية في الجزائر، بقدر

ما اجتهد في ابتكار الأقنعة التي من شأنها ستر عمليات تهجير الساكنة، واغتصاب الأراضي الجزائرية، ووضعها في خدمة الاستيطان.

وعليه- وحسب التقرير- تكونت اللجنة المخوّل لها دراسة هذا المشروع تماشياً مع مضمون المادة 04 من المقرر 04، وذلك بتاريخ 02 أفريل من العام 1846 المتعلقة بتأسيس اللجان إذ ورد على النحو التالي:

- ضابط الهندسة العسكرية بمستغانم، السيد جوهان، رئيساً.
-D'un Officier du génie, Président, M. Jahan, Chef du génie de Mostaganem.
- ضابط المكتب العربي السيد تيراس، رئيس المكتب العربي.
-D'un Officier du bureau arabe M. Terés, chef du bureau arabe.
- مفتش عمليات الاستيطان السيد البارون دوليراك.
- D'un Inspecteur de la colonisation M. Le Baron De Lirac.
- طبيب المكتب العربي، السيد ماغنيي.
-D'un médecin, M. Magnier, médecin du bureau arabe.

- معين ومحقق للدومين، الكاتب السيد كرايول.
-D'un Agent du domaine, Secrétaire M. Crayol, vérification des domaines⁵.

اختتمت بتوقيع المذكورين أعلاه بتاريخ 20 مارس 1856، والمصادقة عليها من طرف جنرال المقاطعات قائد عمالة وهران، كما اطلع عليه بالجزائر بتاريخ 21 أكتوبر 1856 من طرف جنرال الفرقة القائد الأعلى للهندسة.

2- الدراسة التقنية لمشروع "غليزان": يذكر التقرير- موضوع الدراسة- أنّ أعضاء اللجنة اجتمعوا بعد اللقاء لأجل دراسة معمقة، وخلصت آراؤهم حول التأسيس المقترح انطلاقاً من خصوبة سهول مينا ويلل⁶ التي قد تؤدي إلى إنشاء مستوطنة أوروبية جديدة، كما أشار التقرير مؤكداً أنه لا توجد منطقة أخرى أكثر ملاءمة من غليزان⁷، وذلك من أجل إنشاء المركز الاستيطاني الكبير على أنقاض آثار مدينة رومانية قديمة، شملت بقايا قنوات معتبرة منها قناة مياه تجلب للمدينة مياه عذبة من عين العنصر (Ain_Anseur) مستمدة من 7 أمكنة قريبة، وهو ما يؤكد أنه خلال الاحتلال الروماني ثَمَّن الرومان موضع غليزان، وهو ما تشتغل اللجنة عليه حالياً⁸.

وانطلاقاً مما ذكر، يرى الكاتب الفرنسي أوجين بوري (Eugène Buret) مؤكداً ما ورد في التقرير: "أنّ كلما خطونا خطوة في حملتنا على الجزائر كنّا نعثر فيها على بقايا تدلنا على الازدهار الذي شهدته الزراعة في الجزائر قديماً، وحيث ما حللنا سواء في الساحل أو الداخل إلّا وجدنا آثاراً للرومان، فكل من وادي الشلف وسهل مينا... يبرهن من خلال خصوصيته وبشكل قطعي أنّ الجزائر كانت ولمدة قرون مستودعاً للحبوب التي كانت تُموّن الإمبراطورية الرومانية... ولا ينقصنا سوى احتلالها وتعميرها"⁹.

إضافة إلى ذلك يذكر التقرير أنّه تمّ تشييد سد بمنخفض مينا، الذي يقدم خدماته منذ استعمال مياه هذا الواد المتدفقة بأقل من 3.000 م³ في الثانية، لأجل ري السهل الممتد على ضفتي مينا إلى غاية بلعسل¹⁰، وقد تمّ تجديد السد وفق ما ورد في التقرير منذ الاحتلال الفرنسي للمنطقة عام 1843، وعلى الرغم من أنّ قنوات الري توجد في وضع سيء جداً من حيث التنظيم، وهو ما يتطلب تعديلاً كاملاً (Remaniement complet) يسمح بتأمين محاصيل أكثر وفرة داخل السهل كل سنة.

3- ظروف إنشاء المركز الاستيطاني غليزان: ورد في التقرير توفر جميع ظروف إقامة المركز الاستيطاني في نقطة غليزان، والذي يؤكد على أنّها ستكون مدينة كبيرة، أمّا عن تأسيسها؛ فتقرر إقامتها على المنحدرات الشمالية لتلة غليزان (la colline Sur les versant Nord de)، وفق ما أقره المشروع المقدم من طرف رئيس الهندسة بتاريخ 5 مارس 1856، وبالنظر إلى الوثائق الطبوغرافية رقم 02 و03 من هذا المشروع، ستكون المدينة حسب التقرير محمية أفضل من الرياح الجنوبية والجنوبية الغربية، مقارنة بالمدينة الرومانية القديمة¹¹. (راجع الخريطة المرفقة في الملاحق حول مخطط تقسيم الأراضي في الإقليم المخصص لتأسيس مركز غليزان بتاريخ 18 ديسمبر 1856).

كما ورد حسب ما أشار له التقرير أنّ المدينة المهيئة والمدرجة ستشهد نمواً في أسفل الموقع المقترح من حيث الملاءمة وخصوبة السهل، ما سيجعلها أكثر ثراء ونمواً، كما أنّ الحاكم العام راندون رأي أنّ هذا الموضع أكثر ملاءمة لهذا الأمر خلال معانيته للمكان سنة 1855، وقد وافقت اللجنة حينئذ على اعتماده¹²، كما أنّ مدينة غليزان ستكون لها أهمية مماثلة لمركز سيدي بلعباس، أمّا حجم سكانها سيتراوح فيما بين 3.000 إلى 4.000 نسمة، كما اقترحت اللجنة ضمن المرسوم المؤسس "للمدينة الجديدة" أنّ عدد سكانها سيبلغ حوالي 3.500 نسمة، وهو ما يعني أنّ الإقليم الذي سيخصص لها يجب أن يشمل الأراضي المروية والمجهزة بقنوات الري المرّمة بسعة حوالي 14.000 هكتولتر، إضافة إلى مساحات

إقليمية في جنوب المدينة، وانطلاقاً من هذا الجانب رأت اللجنة أنه لا يمكن تأسيسها إلا في حدود إقليمها.

أشار التقرير- في جانب آخر- إلى "أننا سنحصل كذلك على مساحة بحوالي 16.000 هكتار المشرفة على مشروع المدينة الجديدة، والتي سمحت بتأسيس بعض المراكز الفلاحية الصغيرة (Centres agricoles) وسط الإقليم الواسع بهدف تسهيل عملية الاستثمار"¹³، ورأت اللجنة ضرورة التأكيد منذ اليوم على هذه المواقع الملائمة لأجل إقامة هذه المراكز الصغيرة على الضفة اليسرى لوادي مينا بنقطة سيدي عبد الهادي¹⁴؛ حيث تتواجد الآبار بنقطة سيدي مقداد، في المكان الذي سيبنى فيه جسر يلل، وعلى الضفة اليمنى يمكن تثبيته في المركز على طريق شلف (Orléansville) وآخر باتجاه بلعسل.

توصلت هذه اللجنة حسب التقرير- موضوع الدراسة- إلى معاينة الموقع المقترح من وجهات نظر مختلفة وفق ما حُدِّدَ في مقرر 02 أفريل 1846 بخصوص إقامة المراكز الاستيطانية التي تضمن الاستقرار المرجو انطلاقاً من النقاط التالية:

- الأمن والتأثير السياسي (De la sécurité et de l'influence politique).

- الملاءمة الصحية (de la salubrité).

- الملكية (la propriété).

- المواصلات (les voies de communications).

- المياه (des Eaux).

- التجارة (du Commerce).

- الأمن والتأثير السياسي: أكد التقرير على أن كل القادة الذين قادوا العمليات العسكرية في شرق عمالة وهران، أكدوا على أهمية تأسيس منشأة عسكرية دائمة في بلاد فليتا، وتحديداً في موضع دار بن عبد الله¹⁵ الواقع على ضفة وادي المناصفة، باعتباره أكثر ملاءمة من وجهة النظر الاستراتيجية لهذه المنشأة، ولكن بحكم الشكل التضاريسي لهضبة دار بن عبد الله، لا يمكن إقامة إلا مركزاً واحداً بهذه النقطة خدمة لبعض الآلاف من الرجال الذين قد يصبحون بمثابة الطليعة الأولى (l'avant-garde) لمنشأة أكثر أهمية من الوجهة العسكرية، وتشمل في الوقت نفسه سكان "مَدِينِينَ" بنسبة مُهمّة¹⁶.

إنَّ نُقْطة غليزان- وفق ما ذكر- ملائمة تماماً لهذه المنشأة؛ إضافة إلى إقامة جدار مُحصَّن مُشكل من حائط بارتفاع خمسة أمتار، وبه سيكون الدفاع عن المدينة الجديدة مؤمناً على نحو تام، كما سيتم تثبيت المدينة على المنحدر من ربوة غليزان أين تهيمن التلّة،

وأين يتواجد ضريح مرابط غليزان (Le Marabout de Relizane)¹⁷، وعلى هذه التلة سيتم بناء برجاً آخر للمراقبة (Vigie).

وهذا ما يؤكد فيليكس لاباتو (Félix Labatut) في كتابه "ملاحظات عن الجزائر، غليزان" (Notes sur l'Algerie, Relizane) حيث يقول: "وهذا ما سيُصوّر لنا رؤية غليزان مُحاطة بسور يسبقه خندق: كلاهما مُحصّنان، لأجل مستوطنة جزائرية، وسيكون هذا السور المحصّن ضرورياً على الإطلاق في أوقات السلم أو الحرب أو العصيان، وسيحقق الكثير من الإيجابيات؛ فسيحيط بالقرية أو المدينة، ويضمن للشرطة منع الأهالي من الاقتراب إليها عندما يكون الأمر ضرورياً، ومن أجل توفير الأمن أكثر من السراق وقطاع الطرق، وفي حالة عدم وجود السور المحصّن والخندق والتحصين بغليزان ستكون وبدون شك على ما يبدو مدينة مفتوحة، خصوصاً أمام قبيلة فليتا المتمردة، وهي التي يحضر اسمها باستمرار في ذكرى انتفاضة 1864م"¹⁸.

- **الملاءمة الصحية:** أشار التقرير إلى عدم صحة المكان (L'insalubrité) المعاب على سهل غليزان، وأنّ اللجنة ليس لديها أدنى شك في سوء تهيئة قنوات الري ومياه البرك الصغيرة الناتجة عن المياه المتبقية في السهل بعد فيضانات وادي مينا، وانطلاقاً من هذا قامت مصلحة الهندسة بمشاريع لتفادي كلا العاملين، وأنّه متى تمّ ازالتهما تسترجع السلامة الصحية للبلاد، من أجل أن ترتقي غليزان إلى منشأة كبيرة كما كانت زمن الرومان، وأشار الطبيب عضو اللجنة أنّ مياه مينا سيئة للغاية فيما يتعلق بالتموين، ويعتقد أنّ قسماً كبيراً من الأمراض التي سجلت بالمفارز العاملة بغليزان (à Les détachements employés Relizane)، يمكن أن يُعزى سببها إلى استخدام هذه المياه كمياه شرب بشرط أن يكون هناك مصدر آخر للمياه من أجل التموين للملاءمة الصحية مع إيجاد حلول تسمح باستعمال المياه الصحية.

- **ملكية الأرض:** إن الإقليم المقترح لتأسيس المدينة تعود ملكيته للدولة، وجزء منه يملكه للعرب الذين أقاموا فيه كمنتفعين، ولكن دون سند للملكية، كما أشار التقرير إلى أنّ مشروع الجمع والحصر (Cantonement) الذي تمّ البدء فيه من طرف "المكتب العربي" في الوقت ذاته، أين تمّ تحديد إقامة الأهالي في مكان آخر حتى يُصبح الإقليم المقترح مُتاحاً للاستيطان، وهذا وفق ما أقرّه منشور المارشال بيجو سنة 1847 الذي جاء فيه أنّ: "نظرية الحصر والجمع يمكنها أن تسمح بالشروع النهائي بحصر القبائل والتداخل بين الكولون والعرب"¹⁹.

المواصلات: أشار التقرير إلى أنه قبل إقرار إنشاء مدينة غليزان، تمّ اختيارها لإقامة "جسر مينا"، كونها نقطة عبور لطريقين هامين للاتصال بالجزائر العاصمة انطلاقاً من الطريق القادم من شلف (Orléansville)، والطريق الذاهبة إلى وهران، مما سيُمكن عمالة الجزائر من التواصل مع جميع المواقع الرئيسية بما فيها دوائر عمالة وهران، كما يُمكن ربطها بطريق تيارت الذي يتيح التواصل بين الجنوب والساحل، الشريانان المهمان اللذان ظلّ موضوع دراسة معمقة وفق التقرير المقدم منذ عام 1849 من طرف نقيب الهندسة كارت (Kart)، والذي أشار في طرحه وعلى خريطة بمقياس رسم 80.000/1 إلى نتائج عمله، ذلك أنّ غليزان تمثل نقطة التقاء الطريقين الرئيسيين في المكان الذي يجتازه وادي مينا²⁰؛ فالمدينة الجديدة لن تسهم في استحداث طرق جديدة فيما يتعلق بالطرق المخطط لها، إضافة إلى دراسات حول خط السكة الحديدية الجزائر- وهران المار عبر غليزان.

- مسألة المياه: يشير التقرير: "أنّه ومن خلال طبيعتها الموجلة (nature vaseuse)، وتكوينها الغني بالأملاح، فمياه مينا لا يبدو أنّها ستستخدم كمياه للتأمين، كما أنّ البئر الوحيدة التي تمّ حفرها حالياً بغليزان أعطت مياه كريهة (eau saumâtre). وعليه فإنّ مسألة المياه تبدو أكثر أهمية مقارنة بالمسائل الأخرى؛ ففيما يتعلق بإنشاء مدينة غليزان يبدو النموذج الروماني- حسب التقرير- أكثر ملاءمة لحلّ الصعوبات وتجاوزها، والمُضيّ في البحث عن المياه العذبة من منبع عين العنصر من خلال سبع أمكنة قرب غليزان لجودة نوعيتها؛ فمنبع عين العنصر في أدنى مستوياته يتدفق بـ 10 لتر/ثانية، وأكثر من 8.000 م³/خلال 24 ساعة، إذ أثبتت الدراسات المعدة من طرف مصلحة الهندسة أنّ مياه عين العنصر يمكن جلبها إلى أعلى المدينة لتتدفق في جميع الأحياء، تلبية وتأميناً لجميع حاجيات المدينة الجديدة"، مضيفاً أنّ اللجنة قد فكرت في جدوى إعادة العمل الروماني في بعض الأقسام منه، والتي يمكن توظيفها جيداً²¹.

- التجارة: أشار التقرير أنّ منطقة غليزان تعتبر حالياً مكاناً لسوقٍ عربي (marché arabe)، وهو ذو أهمية كبيرة بالنسبة لعمالة وهران، وهذا بالتوازي مع سوقي تيارت وعين تموشنت بما يوفره من حبوب وخيل، وبفتح طريق تيارت لاحقاً ستندفق الصوف عبره للوصول إلى الساحل دون وسائل مكلفة كالنقل على ظهر الجمال، كما أكدّ التقرير أنّ توفر صوف الجنوب والحبوب والمزروعات الصناعية في إقليم نقي (territoire propre) سيجعل من غليزان مركزاً تجارياً مهماً في البلاد (important centre de commercial)، وذلك بتواصلها مع موانئ مستغانم وأرزيو، كما ستحوز غليزان من خلال تهيئة قنواتها وشلالات

المياه (les chutes d'eaux) التي سيتم استعمالها لتشغيل المطاحن وصناعات أخرى، مما يساعد على تنشيط الصناعة بها، ولإقامة مصنع القماش (une fabrique de draps)) بدلا من استيراده من الخارج، وحتى الأصواف سيتم توفيرها محليا، وسيتبعها إنشاء صناعات أخرى مستقبلية²².

4- توفير الشروط اللوجستكية لتنفيذ المشروع: عالج تقرير اللجنة- موضوع الدراسة- مسألة النفقات الضرورية، ووفق المشاريع المبرمجة من طرف مصلحة الهندسة إذ حددت التكاليف على النحو التالي:

الأشغال المدنية بـ 1.715.400.00 فرنك.

الأشغال العسكرية : 3.204.350.00 فرنك

المجموع: 4.919.750.00 فرنك.

وهي وفق التقرير مقسمة كالتالي:

- الأشغال المدنية: تشمل أشغال ترصيف وتسوية الأحياء (empierrement et nivellements des rues)، مع توزيع المياه للمدينة، وقنوات المياه وغرس الأشجار (Plantations)، بمبلغ قدره 200.000.00 فرنك فرنسي.

- المباني المدنية: وتشمل (البلدية، أسواق الخضار والحبوب، الخزينة، الكنيسة، بيت القسيس (presbytère)، المدرسة، المحافظة الفرعية (sous préfecture)، المحكمة، السجن، الدرك، المكتب العربي، المذبح، المغسل، والمقبرة) بما قيمته بـ 600.000.00 فرنك فرنسي.

وجلب المياه من عين العنصر بما قيمته 552.000.00 فرنك، مع الطرق المستعملة وجسر على مينا بما قيمته 103.000.00 فرنك، أمّا الرّي فخصص له مبلغ 242.400.00 فرنك، إضافة إلى عمليات التجفيف (desséchement) الذي رصد له 18.000.00 فرنك، أي أنّ مجموع النفقات المخصصة للأشغال المدنية قد بلغ ما قيمته 1.715.400.00 فرنك فرنسي.

- الأشغال العسكرية: شملت التحصينات (fortifications) وتمثلت في بناء الجدار المحصن ومركز المراقبة (Poste Vigie) وقدرت نفقاتها بـ 380.000.00 فرنك فرنسي وشملت المباني العسكرية لأجل الحامية العسكرية المكونة من 2.461 رجل و852 حصان، ولإقامة مركز

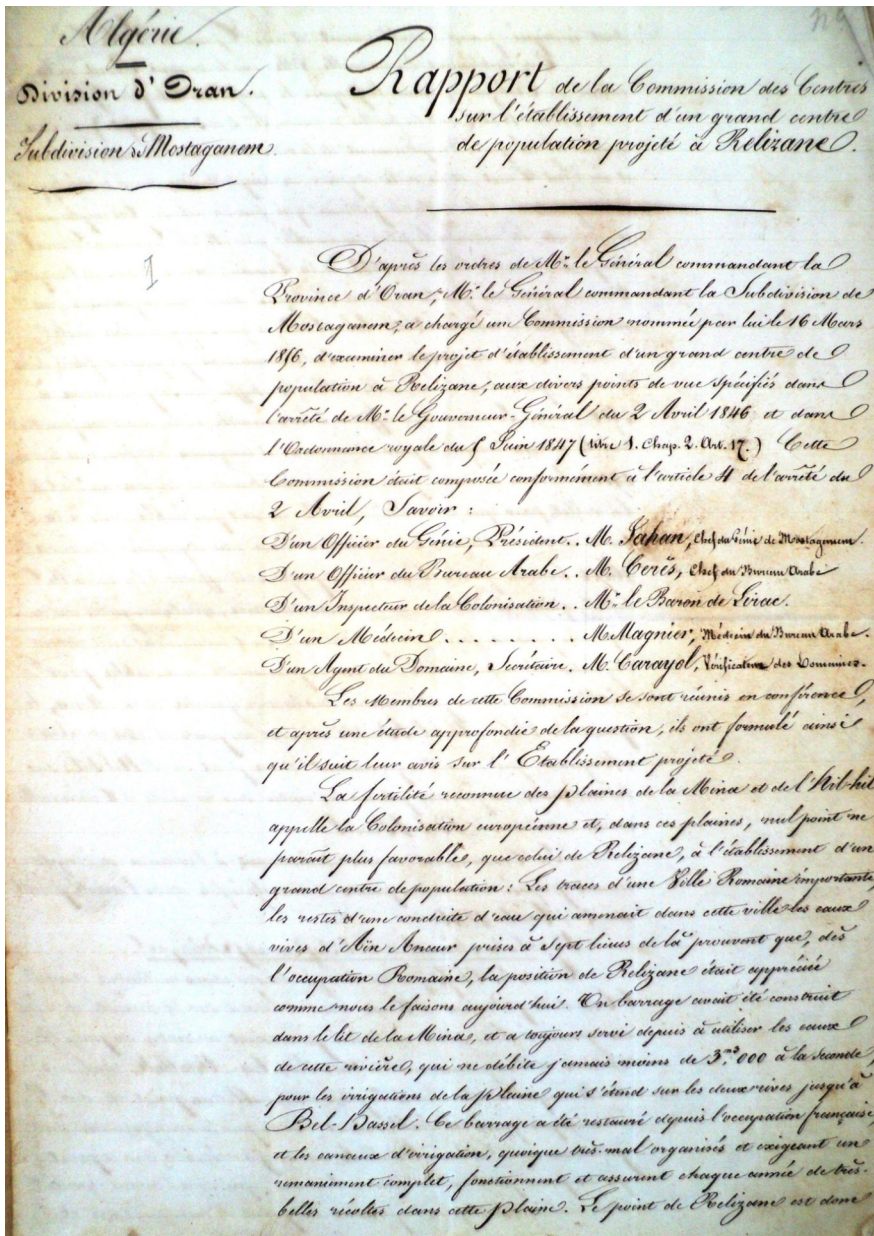
القسم (un chef lieu de Subdivision)، وبذلك وصل المبلغ إلى 2.824.350.00 فرنك، وعليه فمجموع الأشغال العسكرية قدر بـ 3.204.350.00 فرنك فرنسي²³ على أحسن تقدير.

5- انعكاسات بناء المركز الاستيطاني على الجزائريين بمنطقة مينا: من خلال دراسة هذه الوثيقة الأرشفية يتبين أنّ نقطة غليزان كان أهلة بسكانها الأصليين أصحاب الأرض على عكس الرواية الكولونيلية التي تروج لأرض خالية تحتاج لمن يعمرها؛ فأقدمت السلطة الحاكمة على انتزاع أغلب الأراضي بحجة عدم توقّر أصحابها على عقود الملكية على أنها ملك عام، في استراتيجية لتحقيق استيطان واسع للمعمرين الوافدين إلى الجزائر، وهذا نظرا لاشتمالها على شبكة مهمة من الطرقات لضمان المواصلات انطلاقا من مرور الطريق السلطاني القديم²⁴. وفي جانب آخر تأتي تلك النفقات المدروسة والمخصصة لتحقيق مشروع غليزان كجزء كبير من الضرائب والغرامات المفروضة على القبائل²⁵؛ فكل المنجزات كانت نفقاتها تأتي في معظمها من مساهمة الجزائريين وسواعدهم بعد تحولهم إلى مجرد طبقة كادحة جزاء سلب عقاراتهم، وتحول سوق العمل والسخره لصالح الاستيطان المتزايد في الأحياء الهامشية، وعمليا تم تأسيس المركز الاستيطاني "غليزان" بتاريخ 24 جانفي 1857 بموجب مرسوم إمبرطوري في إقليم فلاحي بمساحة 4.000 هكتار لحوالي 100 أوروبي، وهو ما يؤكد أنّ الفكر الكولونيالي منذ بداياته كان يرى أنّ الاحتفاظ بالجزائر لا يكون إلا باحتلال أراضي الفلاحية وتثبيت الكولون، وعليه فإن شرط البقاء الدائم يتطلب امتلاك الأرض بشق الصيغ، ومنها الحصر والتجميع أي إبعاد السكان الأصليين عن مناطقهم ممّا يؤدي إلى فقدانهم لعقاراتهم وحرمانهم من حق استغلالها في الحقل الزراعي والرعي، والتحول إلى مجرد عمال أو خماسين في مزارع الكولون والإقطاعيين، واستغلالهم في أعمال السخرة وحراسة الغابات والبناء، إذ يعد هذا من الإجراءات التعسفية، التي تذكر بسلوكيات الرومان مع الفلاحين الجزائريين قديما.

الخاتمة: إنّ إنشاء المراكز الاستيطانية في الجزائر كان يتطلب دراسة معمقة للإقليم من طرف لجان خول لها الاستحواذ على الأرض بهدف التوطين تحقيقا للمشروع الكولونيالي الفرنسي، والذي شكلت الأرض قاعدته المادية، والمستوطنون دعامة البشرية من أجل استمرار النظام الاستعماري في ظل إبعاد العنصر المحلي، وبالتالي تغيير المعادلة الديمغرافية، وهو موضوع آخر يستحق البحث والدراسة كنتيجة لسياسة الإبادة والحرق وقمع الانتفاضات التي شهدتها المنطقة المعنية بالدراسة، والتي تبعثها حركة الهجرة الأوروبية التي كانت تحركها المصالح الاقتصادية والاعتبارات الاستراتيجية.

وكانت غليزان عينة كما أوضحنا لتطبيق الفكر الكولونيالي الاستغلالي من خلال تهيئة الإقليم، وتقديم التسهيلات والامتيازات العقارية والمادية، واستحداث هياكل لضمان الاستقرار للوافد الجديد، وهذا وفق قرارات وتقارير ومراسيم تنظيمية ومداولات حكومية، وبخاصة فيما تعلّق بعمالة وهران التي لا زالت تحتاج إلى الدراسة والتحليل، والتي هي اليوم حبيسة دور الأرشيف، حتى يتسنى لنا التعمق وتوضيح طبيعة السياسة الاستيطانية وتداعياتها في الجزائر.

الملاحق:



tout indiqué pour l'établissement d'une Grande Ville.
 En établissant la nouvelle Ville sur le versant Nord de la
 colline de Relizane, comme le propose le projet du Chef du Génie du
 5 Mars 1856 (voir les feuilles de dessin, N^{os} 2 et 3 de ce projet), on sera
 mieux abrité qu'à l'emplacement de la ville Romaine des vents du Sud
 et du Sud-Ouest, et la ville disposée en amphithéâtre verra se développer
 à ses pieds la belle et fertile plaine qui sera sa richesse. Cet emplacement
 a, du reste, été reconnu le plus convenable par M^r le Gouverneur Général
 lorsqu'il visita les lieux en 1855, et la Commission est d'avis de l'adopter.
 On doit admettre que la ville de Relizane aura une importance, au
 moins égale à celle de Sidi-bel-Abbi, et que sa population civile
 sera de 3000 ou 4000 âmes. La Commission propose de fixer, dans
 le décret qui créera la nouvelle ville, le chiffre de sa population à
 3500 âmes. Le territoire à affecter à la nouvelle ville devra comprendre
 tout le terrain irrigable par les canaux d'irrigation rectifiés, c'est-à-dire,
 14000 hectares environ, plus une certaine bande de terrain au Sud de
 la ville, pour que de ce côté, la ville ne soit pas établie juste à la
 limite de son territoire. On obtiendra ainsi une superficie d'environ
 16000 hectares que la Commission propose d'affecter à la nouvelle
 ville, qu'elle établira, sur ce vaste territoire, quelques petits centres
 agricoles pour en faciliter l'exploitation. La Commission croit devoir
 signaler dès aujourd'hui, comme emplacements convenables pour
 l'établissement de ces petits centres, sur la rive gauche de la Moudja, le
 point de Sidi-Abdel-Saddok où sont des puits et celui de Sidi-
 Hoceddi, qui sera l'emplacement d'un pont sur l'El-hil; sur
 la rive droite, on pourra placer un centre sur la route d'Orléansville,
 et un autre vers Bel-Djazel.
 La Commission revient maintenant à l'examen de l'empla-
 cement proposé aux divers points de vue spécifiés dans l'arrêté précité
 du 2 Avril 1846.
 1^o De la sécurité et de l'influence politique.
 Tous les Chefs qui ont dirigé des opérations militaires dans
 l'Est de la Province d'Oran, sont d'accord sur la nécessité de créer
 un grand établissement militaire permanent au centre du pays des
 Saharas, et l'emplacement de Dar-Sidi-ben-Abdallah, situé sur
 la Moudja, a été reconnu le plus convenable au point de vue
 stratégique pour cet établissement: mais pour la configuration du
 plateau de Dar-ben-Abdallah, on ne peut établir sur ce point,
 qu'un poste pour un millier d'hommes, qui sera l'avant-garde
 d'un établissement plus important au point de vue militaire et

des Moulins à farine et d'autres industries : Un Industriel a déjà commencé à établir, sur ce point, une fabrique de draps qui, au lieu de les exporter, travaillerait dans le pays même les laines qu'il produit, et cet exemple sera certainement suivi par d'autres Industries.

7^e De la Dépense.

D'après les projets rédigés par le Service du Génie, la Dépense s'élève à :

Pour les Travaux Civils à	1,715,400. ⁰⁰
Pour les Travaux Militaires à	3,204,350. ⁰⁰
Total	4,919,750.⁰⁰

Cette Dépense se divise ainsi qu'il suit :

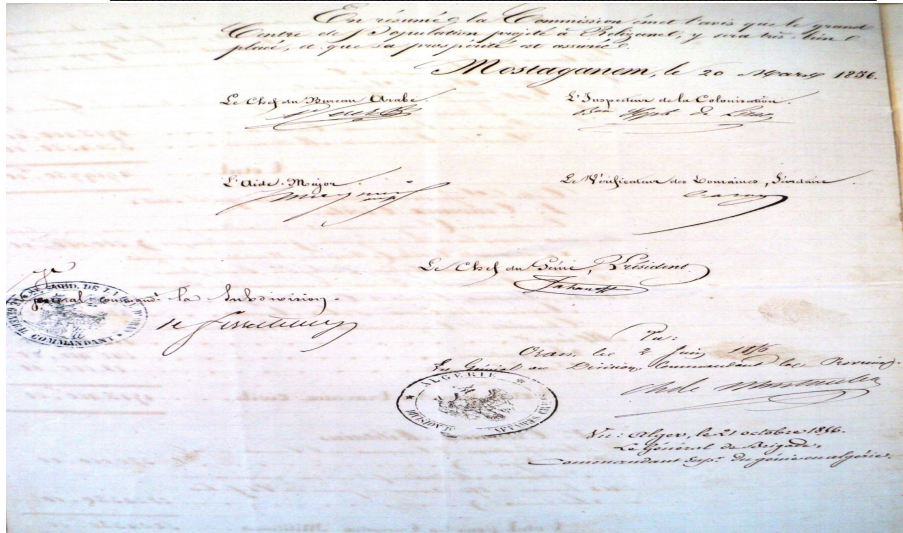
1^{re} Travaux Civils.

Travaux. (Empièvement et nivellement des rues, distribution des eaux dans la ville et égouts, plantations, etc.)	200,000. ⁰⁰
Bâtiments Civils. (Mairies, Marchés aux légumes et aux grains, Prison, Eglise, Presbytère, Ecole, Sous-Préfecture, Tribunal, Prison, Gendarmerie, Bureau Arabe, Abattoir, Lavoir et Cimetière)	600,000. ⁰⁰
Amener les Eaux d'Al-Ancour	552,000. ⁰⁰
Chemins d'Exploitation et Pont sur les	
Mina	103,000. ⁰⁰
Irrigations	242,400. ⁰⁰
Dessèchements	18,000. ⁰⁰
Total pour les Travaux Civils	1,715,400.⁰⁰

2^e Travaux Militaires.

Fortifications. (Travaux de l'Enceinte et de la Poste Rigide)	380,000. ⁰⁰
Bâtiments Militaires. (Pour une garnison de 2461 hommes et 28 chevaux et pour un Chef-lieu de Subdivision)	2,824,350. ⁰⁰
Total pour les Travaux Militaires	3,204,350.⁰⁰

En =



Source : A.N.O.M, G.G.A, 1L 158-169, Rapport de la commission d'un grand centre de population projeté à Relizane, 21 mars 1856.



Source: A.N.O.M, G.G.A, 1L 158-169 , plan du projet de lotissement du territoire à affecter à la création du centre de Relizane, Oran le 18 décembre 1856, le chef su service topographique , Colson.

الهوامش:

1- يأخذ واد مينا مصدرة من الجبل الأخضر شرق فرندة، يمر بالقرب من تيارت وتاقدمت ليلتي بواد العبد وواد الشلال، وصولاً إلى غليزان متلافياً المنطقة الجبلية ليدخل إلى السهل الأكبر بشلف.

Source : Leclerc, (René) : Bulletin de la société et de géographie d'Oran, Monographie et historique de la commune mixte de la Mina, Oran, 1902, P : 135.

2- المحمدية (Castrum Nova)، بلل (Balleau Proesidium)، مينا (Mina)، جديوية (Gadum Gastra).

Ruffer, J, Bulletin de la société et d'archéologie d'Oran, D'étude sur les établissements Romains du bas-Chélif de la Mina de Oued Hillil, 1907, P : 313.

3- A.N.O.M : Archives Nationales d'Outre Mer Aix EN Provence-France, G.G.A, 1L158-169, Mostaganem, 20 mars 1856.

4- A.N.O.M, Ibid, Rapport du 20 mars 1856.

5- A.N.O.M : G.G.A, 1L 158-169, Rapport de la commission d'un grand centre de population projeté à Relizane.

6- يذكر شارل روني دوكلارك (Leclerc Reni) كلمة يلى مشتقة من الكلمة البربرية يليلي، والتي تعني نبات الدفلى، وهي تحريف لكلمة يغزر نيليلي بمعنى نبات الدفلى.

Bulletin de la société de géographie et d'archéologie de la province d'Oran, Monographie géographique et historique de la commune mixte de la Mina, 1902, Oran, Leclerc Reni, P: 135.

7- ورد اسم غليزان في كتاب بغية الرواد في ذكر ملوك بني عبد الواد لمؤلفه: أبي زكريا يحيى ابن خلدون حيث ذكر "...ووافق الخبر بذلك أمير المسلمين أيده الله، فأزعج لحينه الشيخ عثمان بن مسلم، أخا الوزير للقاء العساكر، والربط على جاشها، وإسكان هيج بحرهما في الرابع لذي الحجة... ثم خرج أعلى الله أمره بركابه العلي يوم الاثنين الحادي عشر منه، فجاء السير لحرب الأعداء، بعد أن استوزر الشيخ أبا موسى عمران بن موسى بن فارس بن حريز اللؤلؤي، فلقيته الجيوش في دوين البطحاء، فقتلها ونزل البطحاء، وقد طانها بإغيل يزان العدو، وفي يوم الثلاثاء الخامس والعشرين لذي الحجة- المذكور- تصارفت الطائفتان الحرب بحذاء واد مينا، نهارهم كله، وأمير المسلمين خلد الله ملكه، مطل فوق رابية إزاء محلته، ومعه شوكة قومه...". أبو زكريا يحيى بن خلدون، بغية الرواد في ذكر ملوك بني عبد الواد، تحقيق بوزياني دراجي، دار الأمل للدراسات والنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ج 2، صص 300-301.

8 - A.N.O.M: Ibid.

9 - Eugène Buret : Question d'Afrique de la double conquête de l'Algérie par la guerre et la colonisation, Paris, 1842, P : 13.

10- بلعسل: نسبة إلى سيدي بلعسل، من مشاهير صلحاء منطقة غليزان؛ فهو سيدي علي المكى بأبي العسل (بلعسل)، ويعود نسبه إلى سيدي راشد دفين ببلدية منداس، ولكن عبد الله حشلاف الذي كتب عن نسب سيدي بلعسل قال: "إنه يحيى دفين بلدة فليتا بن راشد دفين ظهر الملح إزاء غليزان". وقد استند في ذلك إلى مراسلة أحد أحفاد سيدي عبد الله الخطابي، وهناك من يرجع نسبه إلى فروع أخرى من الأشراف، وهو في نظر لويس رين حسي إدريسي. يوجد ضريح سيدي بلعسل بالبلدية التي تحمل اسمه، يبعد مقرها بحوالي 10 كلم شمال غرب مدينة غليزان. محمد مفلاح، أعلام من منطقة غليزان: تراجم منذ القدم إلى غاية القرن التاسع عشر ميلادي، دار هومة، الجزائر، 2006، ص 47-48.

11-A.N.O.M, Ibid.

12 - Ibid.

13 - Ibid.

14- سيدي عبد الهادي ولي صالح عبد الهادي أبي غنيسة، دفين محطة السكة الحديدية بالمطمر. أحمد بن علي بن سحنون الراشدي، الثغر الجماني في ابتسام الثغر الوهراني، تح. الشيخ المهدي البوعبدلي، دار المعرفة الدولية، الجزائر، 2013، ص: 454.

15- دار بن عبد الله: سيدي بن عبد الله شخصية تاريخية صوفية مقاومة؛ وهو بن عبد الله بن يحيى بن الجبالي بن العربي بن عباس بن علي براشد بن سيدي يحيى الصغير بن عبد العزيز بن الولي سيدي يحيى بن علي، وعرف بسيدي عبد الله بن فاطمة، ولد في ثمانينات القرن الثامن عشر في عرش أولاد سيدي يحيى، من رجال الطريقة الرحمانية. قاد المقاومة بمنطقة فليتا تحت مقاومة الأمير عبد القادر، وقد أشار إليه بن عودة بن اسماعيل في مخطوط الشجرة الثبينة في نسب فليتا ومناقب أوليائهم الشتيتة عام 1384هـ، "أما سيدي بن عبد الله بن فاطمة خليفة السلطان الحاج عبد القادر فهو مدفون عند ضريح جده في الجبل، أعني يحيى الصغير". خاض العديد من المعارك، وقد ذكره المهدي البوعبدلي: "فقد سبقت ثورة قام بها العالم الصالح الشيخ محمد بن عبد الله الفليبي ناشر الطريقة الرحمانية هذه الربوع وقد تلقاها قريبه الشيخ جلول بن محمد بن الفضيل بن واضح، وهو أي السيد جلول بن الفضيل عن قريبه أيضا محمد بن علي بن العباس بن يحيى بن عبد العزيز عن الشيخ محمد بن عبد الرحمان الجرجي الشهير، وكانت هذه الثورة أول ثورة بعد الاحتلال الفرنسي مباشرة... ذكر الشيخ ابن يسعد في شبه مذكراته... أنه في الثامن والعشرين من شهر رمضان 1261هـ هاجم الجيش الفرنسي سكان قلعة بني راشد وقتل منهم اثنين وثمانين من الرجال والنساء والصبيان، وذلك عندما ثار الشيخ بن عبد الله الفليبي وقضى مدة استجمام بناحية تلوانت والسقار، فبلغ ذلك

إلى الجنرال ديلي (Delly) حاكم منطقة معسكر فلحق بهم جيش عرمرم وجعل طريقة على برج الحيطي ثم رماصة وكانت ملاقاته الجيشين، الجيش الفرنسي وجيش فليتا في البيضاء أمام ابن هاشم وكانت المعركة حامية الوطيس ظلت اليوم بتمامه اسفرت عن هزيمة الجيش الفرنسي...". وكان قد خاض العديد من المعارك منها معركة بناحية جدان قرب واد المناصفة معركة ظهر (شمال) سيدي بن عبد الله ومنذ ذلك التاريخ اشتهر عرش أولاد سيدي يحيى باسم دار بن عبد الله بسبب الدار التي ضربت أثناء المقاومة حيث كانت معقلاً يأوي إليه ثوار فليتا وتقع على الضفة اليمنى لواد المناصفة القريبة من زاوية الشيخ بلمكي. وتاريخ 25-09-1869م بموجب قرار السيناتيس كونسيلت فيما يتعلق بالتحديد والتوزيع تم تقسيم عرش أولاد سيدي يحيى إلى دؤار أهلي عرف باسم دار بن عبد الله كدوار أهلي تابع للبلدية المختلطة زمورة. انتقل سيدي بن عبد الله إلى غابة بوسليط (غابة سيدي عبد العزيز) فبعد سقوط زمالة الأمير عبد القادر 16 ماي 1843 ابن دارت معركة قتل فيها الجنرال مصطفى بن اسماعيل وقال أن فرقة الرماة التي كان يقودها سيدي بن عبد الله هي التي قضت عليه بتاريخ 23 ماي 1843 بالمرز بغابة سيدي عبد العزيز. يذكر بن عود المازري: "في اليوم المذكور وهو رابع جوليت سنة ثلاث وأربعين وثمانمائة وألف الموافق للثامن والعشرين من رجب سنة تسع وخمسين ومائتين وألف، تلاقى الجنرال بورجلي بالشريف بن عبد الله المتري على الجيش الكثير في غيب زمورة، فحصل القتال الدراع بين الفريقين وانهزم بن عبد الله بجيشه بعدما قتل منه الكثير وصارت حالته مدمورة. توفي سيدي بن عبد الله سنة 1263هـ/1847م ودفن بغابة سيدي عبد العزيز ضريحه بالقرب من ضريح سيدي عبد العزيز الصغير خليفة سيدي لزرق بلجاج في انتفاضة 1864. حاول الجنرال بيجو (Bugeaud) إقامة مركز استيطاني بدار بن عبد الله وكان بيليبي (Pélissier) من مؤيدي الفكرة فأنشأ مركز بسور طوله 3.500م يحوي 13 حصناً للتصدي لانتفاضات منطقة فليتا واقترح تسميته (Bugeaud Ville). محمد مفلح، غليزان مقاومات وثورات من 1500 إلى 1917، منشورات دار الأديب، وهران، 2010، ص125/المهدي، البوعبدلي، تاريخ المدن، جمع وإعداد عبد الرحمن دويب، دار المعرفة الدولية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، صص201-202/محمد مفلح، نفسه، صص127-129/الأغا بن عودة المازري، طلوع سعد السعود في أخبار وهران والجزائر وإسبانيا وفرنسا في أواخر القرن التاسع عشر، تحقيق يحيى بوعزيز، دار البصائر للنشر والتوزيع، 2009، ج2 ص213.

16-Ibid.

17- مقام سيدي عبد القادر الجيلاني بالقرب من المقبرة في وسط المدينة حالياً. " ويقع المقام بالجهة الجنوبية الشرقية لهضبة المدينة، بوسط مقبرة تبرع بها القايد بن عربي بلعباس بعدما استولى الكولون على أراضي مقبرة الجزائريين التي كانت موجودة في مقر الولاية السابق، قرب الحي المعروف بقرابي بلعباس، وقبلهم كان عساكر الاحتلال الفرنسي قد استحوذوا على مقبرة قديمة كانت بالجهة الشمالية الغربية لهضبة المدينة، وقد أقاموا على سطح قممها قلعتهم العسكرية". وقد أشار فيليكس لابات في كتابه ملاحظات حول الجزائر، غليزان. (Notes sur l'Algérie, Relizane): "المرايط سيدي عبد القادر يقع بـ1 كلم عن غليزان في أرضية متموجة مقامه يعد البناء الوحيد، والذي كان بمثابة قاعدة للهندسة العسكرية، تم بناء بالقرب منه حصن صغير لقيادة المدينة". محمد مفلح، من تاريخ الطريقة القادرية في منطقة غليزان وضواحيها، دار القدس العربي، 2016، ص25/

Félix Labatut, Notes sur l'Algérie, Relizane, Adolphe Jourdan, Alger, 1881, P32

18- Félix Labatut, Notes sur l'Algérie, Relizane, Adolphe Jourdan, Alger, 1881, P.P :32-33.

19 -Ibid.

20 - A.N.O.M, Ibid.

21 -Ibid.

22 -Ibid. 23-Ibid.

24- الطريق السلطاني الغربي: المأربمرجة سيدي عابد ليصل إلى محطة جديوية ويربط شرق الجزائر بغيرها وبه تفرعات أساسية، حيث تعتبر المرحجة سيدي عابد نقطة تحول هامة بحيث يتجه منها الطريق شمالاً إلى مازونة، كما تعتبر يلل أيضاً منطقة تحول ينثني منها الطريق باتجاه معسكر جنوباً. ليلى، بلقاسم: تطبيق التشريعات العقارية على قبائل منطقة غليزان (الضفة اليسرى لواد الشلف وسهل مينا)، فيما بين 1863-1900، رسالة دكتوراه 2018، جامعة وهران، ص10.

25- يرجى الاطلاع على رسالة الدكتوراه التي أعدناها والموسومة بـ"تطبيق التشريعات العقارية على قبائل منطقة غليزان (الضفة اليسرى لواد الشلف وسهل مينا) 1863-1900، حيث تطرقنا في الباب الأول الفصل الثاني إلى الدور الذي لعبته المكاتب العربية بالمنطقة في تحصين الغرامات والضرائب.